



معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان  
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights

## ملخص لدراسة مسحية أولية حول التعاونيات في فلسطين: بطالة الشباب، الفقر، اللامبالاة والتعليم العالي كانون الثاني 2020

وقفت هذه الدراسة في مرحلتها الابتدائية على واقع التعاونيات والنماذج الزراعية الأخرى الموجودة في المجتمع الفلسطيني، والقضايا المرتبطة بها مثل البطالة؛ والفقر؛ والسيادة على الغذاء؛ إضافة إلى المشاركة المجتمعية والسياسية؛ والإنتاج الاقتصادي.

يخضع المجتمع الفلسطيني لجملة من بنى الهيمنة أكثرها وضوحاً بنية الاستعمار الاستيطاني المتمثل في استمرار الحالة الاستعمارية مع تراجع أفق التحرر نتيجة اضمحلال القوى الفاعلة في النضال ضد الاحتلال وانشغال قوى سياسية وازنة بمصالح ضيقة وصراعات؛ وترهل وضعف الاقتصاد الفلسطيني الخاضع للسياسات النيوليبرالية، والذي يستمر في التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والاعتماد على الربيع الخارجي، ويتسم بارتفاع معدلات الفقر وأرقام البطالة القياسية.

نتيجة لهذه العوامل تنتشر مظاهر اللامبالاة، والعزوف عن المشاركة المجتمعية والسياسية والثقافية لأفراد المجتمع، وتظهر بشكل واضح لدى الجيل الشاب، الذي يعاني بشكل أكبر من قلة وندرة فرص العمل ونوعيتها السيئة، وقد يكون التوجه إلى التعليم العالي أحد أشكال البطالة المقنعة الناتجة عن تلك البنى.

على الرغم من هيمنة البنى المتداخلة للاستعمار الاستيطاني والنيوليبرالية، هناك زيادة في الاهتمام بنماذج مغايرة للساند تظهر بلاغياً في خطاب بعض النخب السياسية، والمؤسسات الأهلية، وفاعلين آخرين. ومن هذه النماذج الاقتصادية الاجتماعية، نموذج التعاونيات، والمزارع الفردية أو الجماعية، والشركات الزراعية الهادفة إلى الربح و/أو تطوير الزراعة.

ظهر كذلك توجه لدى مجموعات وأفراد من الشباب نحو العمل في الزراعة، وتشكيل مزارع وتعاونيات زراعية، لمحاولة الخروج على نمط الأعمال الإدارية والوظائف التي يصعب الحصول عليها في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة.

في ظل هذه التحولات، تتداخل وتتشابك التساؤلات حول ممارسة العمل التعاوني الزراعي والعمل في الأرض، وأهميتهما الاقتصادية ورمزيتهما الثقافية والوطنية:

- هل يمكن، فعلاً، أن تحقق التعاونيات وخاصة الزراعية منها مصدراً للدخل الثابت والمستدام في مواجهة عملية الإفقار للأسر والأفراد في المجتمع الفلسطيني؟
- هل يمكنها أن تشكل بديلاً تنموياً عن نمط الاقتصاد النيوليبرالي المسيطر على الواقع الفلسطيني؟
- هل تشكل نمطاً اقتصادياً مقاوماً للانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي؟
- هل يمكن للتعاونيات أن تلعب دوراً في صناعة ثقافة بديلة للثقافة التي فرضتها بنى الهيمنة المتعددة؟
- وهل يمكن أن تساهم التعاونيات في حل مشكلة العزوف السياسي والمجتمعي للشباب؟

حاولت الدراسة، إلقاء بعض الضوء على القضايا المرتبطة بالتعاونيات، مع ظهور نماذج جديدة لشكل التعاونيات في السنوات الأخيرة، للتعرف على واقعها، وخصائص بنيتها، وتوجهاتها وأهدافها، وطرق عملها، ليرتكز البحث على محاولة للخروج بنتائج علمية/عملية حول الواقع التعاوني في فلسطين.

البحث عبارة عن مساهمة في وضع تصورات حول توفر نماذج إنتاجية متكاملة في المعرفة، والعمل، تتوافق مع احتياجات المجتمع والوقوف على نماذج اقتصادية – اجتماعية ترسخ النسيج الاجتماعي والمشاركة السياسية، وتعزز الاقتصاد المنتج والبديل (خاصة الزراعي)، وتسهم في الانفكاك عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

سعى البحث إلى فحص فرضية تقول بأن التعاونيات الإنتاجية، تشكل نموذجاً قادراً، في ظروف معينة، على كسر الحلقة المفرغة من الفقر، والبطالة، والتعليم قليل الجدوى من الناحيتين الاجتماعية – الاقتصادية، والاعترا، واللامبالاة السياسية – الاجتماعية، والمساهمة في التقدم باتجاه السيادة الغذائية، وتشكيل قاعدة اجتماعية أوسع للاقتصاد الوطني. إذ يشكل الطابع التعاوني لتنظيم العمل في التعاونيات أحد المكامن المفترضة لقدرة التعاونيات على سد فجوات العزوف المجتمعي والسياسي، وإعادة فهم العملية الإنتاجية باعتبارها صيرورة اجتماعية وليس فقط سوقية التوجه.

### الواقع التعاوني في فلسطين ومعيقاته

عانت الحركة التعاونية بشكل عام، والتعاونيات الزراعية النباتية تحديداً، من عدة معيقات ومشاكل وصعوبات، بعد عام 1967، عكست نفسها، على مدى تطور هذه الحركة، من حيث التوسع بين الجماهير والبناء النوعي، وعلى مدى مساهمة الجمعيات التعاونية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. نتجت هذه المعوقات من عوامل موضوعية خارجة عن نطاق سيطرة التعاونيات والهيئات القائمة عليها. وكذلك، عن أسباب ذاتية تكمن في الحركة التعاونية نفسها.

تمثلت **الظروف الموضوعية**، بالاستعمار الاستيطاني المتجسد بالاحتلال الإسرائيلي، الذي يشكل السبب الأساسي لتراجع الحركة التعاونية، وتخلف عملها. إذ عملت ممارسات الاحتلال على تجميد النشاطات التعاونية ومنعها من تحقيق برامجها في مختلف مجالات عملها، وأغرقت الأسواق الفلسطينية بمنتجاتها، وأنشأت وشددت صعوبات في التنقل والنقل على الطرق الفلسطينية. كما ساهمت الإجراءات والممارسات الاستعمارية الإسرائيلية شديدة العنف تجاه الأرض وأصحاب الأرض، والسيطرة على موارد ومصادر المياه، وتغلغل المستوطنات في الأراضي الفلسطينية في أعاقه عمليات الإنتاج كلها، والزراعية والتعاونية منها بشكل خاص.

أما **العوامل الذاتية**، فقد تعددت بدءاً من تشتت الاهتمام بالفكر التعاوني والفهم الحقيقي لمضمون وأهداف التعاونيات، وإهمال البعد الفكري والمفهومي المرتبط بالتعاونيات كمفهوم التعاون، ومفهوم التنمية والتنمية البديلة، والنوع الاجتماعي، والحماية الاجتماعية. ومن العوامل الأخرى محدودية التعاون والتشبيك على المستوى الوطني، وضعف التنسيق والتشبيك مع المؤسسات القاعدية والمؤسسات الأخرى. بالإضافة إلى شبه غياب عملية التنسيق والتشبيك الحقيقية بين التعاونيات في مجال الإنتاج، والخبرة والتسويق.

وساهم إهمال السلطة الفلسطينية لقطاع الزراعة بشكل عام، وإهمال مشاريع التعاونيات بشكل خاص في زيادة الصعوبات والمعيقات. فلم تدعم الحكومة الفلسطينية هذا القطاع، ولم تخصص من الموازنة العامة أي مخصصات تذكر لصالح تطوير ودعم الحركة التعاونية، وتحديداً الإنتاجية منها. يضاف إلى ذلك مشاكل التسويق المرتبطة بمحدودية منافذ البيع، إذ تواجه التعاونيات وكذلك المزارع تحديات جمة من المنافسة غير المتكافئة مع المنتجات الإسرائيلية، وإغراق الأسواق بها، بالإضافة إلى صعوبة التنقل والنقل على الطرق الفلسطينية، ما يشوه العملية التسويقية ويرفع التكاليف بشكل كبير.

كما أن هناك إشكاليات دمج التعاونيات ضمن مشاريع المنظمات غير الحكومية عبر اشتراطات التمويل الأجنبي، الذي أدى إلى حرف اهتمام التعاونيات الزراعية عن تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع المحلي إلى التركيز على الإنتاج الزراعي الموجه بعقلية الربح الخالص من خلال التصدير للأسواق العالمية، الذي نتج أساساً من النموذج الاقتصادي الذي يعلي شأن التصدير على السيادة. ويضاف إلى ذلك ضعف الإقبال الشبابي والعاطلين عن العمل على إنشاء تعاونيات أو الانضمام للتعاونيات القائمة.

ويمكن كذلك الإشارة إلى جملة من العوامل الذاتية الأخرى:

- العجز المالي.
- عدم وجود خطط استراتيجية ورؤية واضحة، من سوء التخطيط الاستراتيجي أو غيابه كلياً عن عمل التعاونيات، وافتقار التعاونيات إلى وضوح التوجهات والأهداف، وضعف دور و/أو عدم وجود الهيئات الإدارية واللجان المتخصصة.
- عدم وجود متطوعين نتيجة فقدان الروح التطوعية في المجتمع المحلي الفلسطيني، وإهمال البعد الفكري المتعلق بالعمل التطوعي والجماعي.
- عدم انتساب التعاونيات إلى اتحادات أو جمعيات أخرى.
- ضعف الاتحادات الزراعية وارتهاؤها للأحزاب السياسية أو للجهات الرسمية.
- غياب الحماية القانونية لهذه التعاونيات، إذ بينما تمثل التعاونيات الزراعية حجر الأساس في التنمية الريفية، إلا أنها لم تحظى باهتمام السلطة الفلسطينية ورعايتها، فالمزارع والعامل في قطاع الإنتاج الغذائي غير مشمولين بنظام/قانون حماية، لتعويضهم عن أية أضرار محتملة من الممكن أن يتعرضوا لها، أو أن هذا النظام لا يلبي الحد الأدنى من الحماية.
- عدم مساندة القطاع الخاص لفكرة التعاونيات وتوجهه نحو الخصخصة.
- غياب الجانب الديمقراطي، كممارسة دورية داخل التعاونيات، فغالبيتها التعاونيات تم اختيار هيئتها الإدارية عن طريق التزكية وليس الانتخاب، ويتم تنصيب الأعضاء وفق عامل القرابة.
- ضعف البنية والخبرة التنظيمية والإدارية للتعاونيات، بما فيها التوثيق، وهذا الذي يخلق حالة القطع ما بين التجارب السابقة والحالية، ويحرم القائمين عليها من الاستفادة من الدروس بعمقها.
- مشكلة التراخيص، إذ إن غالبية التعاونيات لا تمتلك تراخيص، وبالتالي، تؤثر على عملية التسويق لديها.
- غالبية التعاونيات ذات بنية تحتية أولية، وبالتالي، فالدخل منها هو متواضع في قيمته.
- عدم ملاءمة بعض المشاريع مع بيئة المجتمع المحلي واحتياجاته، مثل أن تقام مشاريع زراعية في مناطق تعاني أصلاً من شح المياه.
- ارتباط بعض المشاريع الزراعية بشركات إسرائيلية عبر تزويدها بكميات من البذور والاتفاق معها من أجل تصدير المنتجات إلى الخارج.
- غياب للمبادرات الذاتية لتطوير التعاونيات بين الأعضاء/العضوات، مما يؤدي إلى إضعافها وفشلها، بسبب عدم استمرارية المتابعة والمراقبة من قبل المؤسسات المطورة والداعمة، إذ تلتزم، فقط، بالمتابعة والإشراف في الفترة المحددة للمشروع، وبعدها تترك المشروع، بعد أن تكون قد خلقت نوعاً من الاتكالية عليها من قبل الأعضاء/العضوات، ولم تُفعل لديهم المبادرة الذاتية.
- ضعف الإقبال النسائي على الانضمام للتعاونيات، وابتعاد العديد من النساء عن التعاونيات الزراعية المختلطة، وتأسيس تعاونيات إنتاجية نسائية، بسبب تهميش النساء في المجتمع ككل، والذي ينعكس من خلال ضعف اشتراكها في الترشيح للانتخابات العامة سواء البلدية أو التشريعية.

ظهرت **مخرجات العمل البحثي** في ثلاثة مستويات:

- **المستوى السياسي – الاقتصادي:** إن العمل التعاوني يتعارض مع مجمل السياسات الاقتصادية المعمول بها في فلسطين، وأصبح العمل الإنتاجي أقل إغراءً من القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- **المستوى القانوني:** يوجد حراك لقنونة العمل التعاوني، والفاعلون في الحقل هم الأقدر على تحديد مدى فاعلية هذه المنظومة القانونية، التي تحتاج إلى وقت – بعد تنفيذها على أرض الواقع – بسبب حداثة.

**المستوى المؤسسي:** هذا المستوى الذي يتطرق إلى شقين، الأول، مؤسسات التعليم العالي التي يجب أن تعمل على تعزيز الوعي بالفكر التعاوني في بيئتها الجامعية، وتصدير الطاقة الكامنة للتعاونيات لتتحول إلى مساقات تعليمية ضمن المناهج التدريسية في مؤسسات التعليم العالي.

أما الشق الثاني، فيمكن للمؤسسات الفاعلة الأخرى، أن تقوم بحملات/أنشطة تدريبية/توعوية في مختلف المجالات ضمن الاحتياجات التي تحتاجها التعاونيات على عدة مستويات: المفاهيمي؛ العملي؛ المالي والاقتصادي؛ الاجتماعي التشاركي. والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

#### المستوى المفهومي:

- تعريف المبادئ والأسس للفكر التعاوني من أجل مواجهة التفاعل القائم بين البنية الاستعمارية وبين السياسات التنموية الزراعية ذات التوجه النيوليبرالي من أجل تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإيجاد أساليب وأدوات مقاومة نمط الاقتصاد النيوليبرالي.
- التعريف بأهمية/التدريب على خلق شبكات تعاونية زراعية تستند بالأساس إلى منظومة معرفية وتوعوية تسترجع قيم المقاومة والصمود والعمل الجماعي والعمل التطوعي والاعتماد على النفس والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي والسيادة على الغذاء.
- ضرورة تشجيع الفكر التعاوني في المناهج الفلسطينية، بحيث يصبح جزءاً من الثقافة السائدة والموروث الحضاري، وأن يتم تعميم الوعي التعاوني بعملية منهجية تتم في الأسرة والمدرسة والجامعة.
- تشجيع الأبحاث التقنية والسياساتية بشأن تنمية التعاونيات والنهوض بها اجتماعياً وسياسياً/وطنيّاً واقتصادياً.
- التعريف بأهمية الأنماط والنماذج القريية من العمل التعاوني، مثل النموذج المدعوم مجتمعياً. ومحاكاة النماذج الناجحة لحل المشكلات التقنية مثل شح المياه وعملية التسويق.
- التدريب والتعريف بأهمية الممارسة الديمقراطية في عمل التعاونيات.
- التعريف بأهمية دور جيل الشباب وأهمية المساواة وعدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي.

#### المستوى العملي:

- التعريف/التدريب على كيفية عمل الشبكات التعاونية ذات الطابع المؤسسي المنظم، وأهمية الانتساب إلى الاتحادات والجمعيات الأخرى، وتفعيل دور هذه الاتحادات واستقلالها عن الأحزاب السياسية والمؤسسات الرسمية.
- التدريب على أهمية وكيفية قيام التعاونيات بعمليات تشبيك وتعاقد مع مؤسسات تسويقية وطنية للحصول على معاملة تفضيلية، وهذا يتضمن عمليات الترويج والدعاية وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية دعم منتجات التعاونيات بوصفها خطوة باتجاه دعم مشروع وطني متكامل.
- التعريف/التدريب على شكل البنية الداخلية وما تتضمنه من أدوات التنظيم الإداري والمالي والتنسيقي والتوثيق وطبيعة العلاقات بين الفاعلين الزراعيين.
- التدريب على التخطيط الاستراتيجي، وأهمية وضع خطط واضحة المعالم والأهداف.
- بناء القدرات المحلية للتعاونيات بشكل يضمن ابتداع آليات عمل خلاقة وخطط بديلة لمواجهة التحديات والعقبات من أجل ضمان الاستمرارية.
- التدريب على كيفية وأهمية اختيار نوع العمل في التعاونية، تبعاً لاحتياجات المجتمع المحلي وخصوصية المنطقة المنفذ فيها العمل التعاوني.

- التدريب والتعريف بأهمية المبادرات الذاتية لتطوير التعاونيات، وكيفية استمرار العمل بعد التدريب والمتابعة من قبل المطورين أو الداعمين/المساندين.
- فيما يتعلق بمدخلات العملية الإنتاجية، التدريب على إنشاء لجان تخصص بالمسائل اللوجستية (الفنية)، تقوم بتزويد التعاونيات بما تحتاجه من بذور وأسمدة زراعية، وتنظيم عملية الري، التي ستكون لها فاعلية كبيرة في تنظيم العمل الزراعي. (أسست بعض المؤسسات والجهات بنوك للبذور، والمطلوب تكثيف الجهود وتدريب المزارعين على أهمية هذه البنوك)
- أما على مستوى مخرجات العملية الإنتاجية، تدريب التعاونيات على القيام بوضع استراتيجيات للتسويق، مثل القيام بمبادرات إنشاء مراكز للتعبئة والتغليف ومنح أسماء ذات أبعاد وطنية للمنتج الزراعي، وأيضاً كتابة رسالة تعريفية عن عمل التعاونية على كراتين التوزيع وتوضيح المغزى الوطني لأعمالها وذلك لإثراء الجانب التسويقي.

#### المستوى المالي:

- التعريف/التدريب على أهمية وضرورة إنشاء صناديق للتمويل التعاوني ورصد ميزانيات سنوية لا تستهدف فقط تسيير الأنشطة الحيوية للتعاونيات، بل أيضاً تستهدف التخلص بشكل تدريجي من التمويل الأجنبي المشروط وآثاره المدمرة على قطاع الزراعة المحلي.
- التدريب على تجنيد الأموال التي تستند إلى التنوع في المصادر ومحاولة اجتذاب الأموال ذات الهدف التضامني، مثل تبرعات من الأعضاء وجمع الأموال من فلسطينيي الشتات، وكذلك العمل على استمالة دعم شركات القطاع الخاص الفلسطيني التي ترى في عمل التعاونيات استثماراً وطنياً أكثر منه ربحياً خالصاً.
- التدريب على كيفية إعداد الموازنات، وتحقيقها لأهداف ورؤية التعاونية.

#### المستوى القانوني:

- تعريف تشريعات العمل التعاوني التي تنظمه، والقوانين/السياسات المرتبطة به (قانون التعاون، قانون العمل، صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، القوانين والسياسات الزراعية الأخرى).
- التدريب على القيام بحملة لإقرار تشريعات تنظم العمل التعاوني وتنصفه وتوفر الحماية له، وسياسة وطنية لتوفير رزم تحفيزية في مجالات الترخيص والتمويل والتسويق، وحماية إنتاج هذا القطاع لضمان استمراريته وتطوره كمستوعب للأيدي العاملة.

#### المستوى الاجتماعي التشاركي:

- التدريب على بناء حملات الوعي المجتمعية لرفع مستوى الوعي وتحفيز العمل التطوعي في التعاونيات خصوصاً في الأوساط الشبابية. ومن الممكن تحقيق ذلك، عبر التشبيك مع طلبة الجامعات والحركات الشبابية الصاعدة والمساهمة في العمل الزراعي الميداني خلال فترات منتظمة يتم الاتفاق عليها بين الأطراف. أيضاً من الممكن للتعاونيات التوجه للكليات الزراعية في الجامعات والاستعانة بالكوادر المهنية وطلبة التخصص من أجل النصيحة وتحسين النوعيات الزراعية والمشاركة الميدانية.
- التدريب على حملة لبناء سياسة وطنية تستند إلى فلسفة ترويج وإشاعة الثقافة والعمل التعاونيين، وحصر الإمكانيات والمقدرات اللازمة لبعث الجمعيات التعاونية الجديدة، ودعمها بكافة الوسائل الإدارية والفنية والمالية.

**المصادر والمراجع:** يمكن الاطلاع عليها في الدراسة الكاملة.